

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ :  
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة  
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز  
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

311213 301213 13-60028X (A)



## البيان

المجلس الدولي للمرأة منظمة غير حكومية عالمية أسست في عام ١٨٨٨، وتمثل ملايين من النساء في أكثر من ٦٠ بلدا عضوا.

والمجلس الدولي للمرأة، بوصفه من أهم المنظمات التي تُعزز تمكين الإناث في أنحاء العالم، يعترف دائما بأن إسهام النساء والفتيات ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وشعارنا للثلاث سنوات ليوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو "الاهتمام بالمرأة اهتمام بالعالم" يُبين موقفنا على النحو الملائم للغرض.

وأعمالنا تؤكد إمكانات النساء والفتيات بصفتهم رائدات في مجال العلم والتكنولوجيا وتُبرز ما تقوم به النساء والفتيات لدعم مجتمعاتهن المحلية اقتصاديا.

ويتبين من حلقات العمل والحلقات الدراسية العديدة التي تعقدها الجمعيات المنتسبة إلينا أنه على الرغم من التقدم العام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن النساء يحرمن على نحو غير متناسب من تقاسم هذه المكاسب.

وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على التعليم ومعدلات محو الأمية، تُشكل النساء والفتيات الأغلبية الساحقة من الذين تنقصهم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة. وفضلا عن ذلك، تقل عن هذا بكثير الفرص المتاحة للنساء من المناطق الريفية الفقيرة للحصول على التعليم الابتدائي.

وحتى في المناطق التي تشهد نموا واستقرارا، لا يزال التفاوت في الثروة واللامساواة الاجتماعية من العقبات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل - وبخاصة في ميادين العلم والتكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك، يُحدث انعدام الأمن الاضطراب في المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها المرأة ويقوض حريتها في متابعة التعليم وسبل التنمية الذاتية الأخرى.

وإن عدم تدريب وتعليم النساء والفتيات يعوق بشدة تنمية المجتمع المحلي على جميع المستويات - اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ونحن نحث اللجنة على الإسراع بالجهود الرامية إلى منح النساء والفتيات قدرا أكبر من المساواة في جميع قطاعات الحياة وعلى جميع مستويات صنع القرار. ونعتقد أن تحقيق المساواة بين الجنسين بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ أنه لا يتسنى للنساء المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى الرفيع إلا إذا تسنى لهن ممارسة نفوذهن لتحقيق التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات والعالم.

ونحن نحث الأمم المتحدة على أن توجه جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير إيجابية لتحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٥٠ في المائة/٥٠ في المائة على جميع مستويات الحياة السياسية والتجارية. فينبغي ضمان مشاركة المرأة بنسبة ٥٠ في المائة في جميع الدول في العمل من أجل تحقيق الاستدامة البيئية.

ويؤمن المجلس الدولي للمرأة بقوة بأن إتمام البنات للتعليم الثانوي هو الأساس في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، وكفالة الاستقرار البيئي، وتحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية.

وينبغي تخصيص موارد وطنية وإقليمية ودولية لتعليم الفتيات وتشجيعهن على التقدم في ميادين العلم والتكنولوجيا.

ونحن ندعو الحكومات إلى زيادة التمويل والدعم المقدمين إلى المدارس والمعلمين. وينبغي تقديم حوافز أكبر لتشجيع المعلمين الرفيعي النوعية. وينبغي الأخذ بممارسات إدارية مراعية للاعتبارات الجنسانية لتشجيع زيادة حضور الإناث بالمدارس.

ويساور المجلس الدولي للمرأة القلق إزاء استمرار ممارسة زواج الأطفال والممارسات الثقافية اللاإنسانية والاتجار بالبشر في أنحاء كثيرة من العالم، وهي ممارسات لا تمنعها الحكومات المعنية.

ونحث الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الممارسات البغيضة. وينبغي أن تحث الأمم المتحدة الدول الأعضاء كذلك على تشديد العقوبات على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف المتزلي، والعنف الجنسي والاتجار. وينبغي للحكومات النهوض بسلامة وأمن النساء والفتيات بزيادة قدرة السلطات المحلية على التحقيق في هذه الجرائم والمعاقبة عليها.

ويحث المجلس الدولي للمرأة الحكومات على اتخاذ تدابير فعالة لكفالة إتاحة فرص العمالة الكاملة للمرأة وحصولها على العمل اللائق. وينبغي لجميع الدول الأعضاء وضع التشريعات التي تكفل المساواة في العمل. وينبغي أن يقترن ذلك بتوفير الرعاية للطفل ووضع سياسات لصحة الأم لمساعدة المرأة على المشاركة في العمل المدفوع الأجر، فضلا عن العمل في المنزل.

وينبغي الاعتراف بالعمل المتزلي كإسهام قيم في المجتمع، وتشجيع توزيع المسؤوليات المتزلية بين الرجل والمرأة على قدم المساواة.

وينبغي إتاحة خدمات الرعاية الاجتماعية للتخفيف من وطأة الفقر، الذي تُعاني منه النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ويمكن المبالغة في المساواة بين الجنسين الحالية بزيادة تنمية المشاريع، مما يعجل بالتدهور البيئي والفوارق الاجتماعية - الاقتصادية، واستغلال العمال.

وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتبع نُهجاً مراعية للاعتبارات الجنسانية إزاء الإقراض والاستثمار، وأن تنفذ مدونات لقواعد السلوك لتحسين الشفافية والمساءلة بشأن آثار مشاريعها على المجتمعات المحلية.